# تدابير السياسات الاقتصادية المتخذة في الجزائر للتكيف مع تراجع اسعار النفط

# Economic policy adjustment to oil price decline in Algeria

**عمار بن زعرور**، استاذ محاضر أ، جامعة البليدة 2،الجزائر.
**شكري بن زعرور**، مدير مركزي، وزارة السياحة والصناعة التقليدية،الجزائر.

**تاريخ الاستلام:** 2018/07/05 ؛ **تاريخ القبول:** 2018/10/09 ؛ **تاريخ النشر :** 2019/07/07

**مستخلص:** تدهورت أسعار المحروقات بسرعة قياسية وتركت آثارا موجعة على الاقتصاد الجزائري لهيمنة الصادرات النفطية على إيراداتها الخارجية. الغرض من هذه الدراسة هو استكشاف ردود فعل تدابير السياسة الاقتصادية التي اتخذتها الجزائر خلال هذه المرحلة. ومن اهم النتائج المتوصل اليها ان تراجع أسعار النفط كان بمثابة فرصة تاريخية مهمة دفعت لإعداد إطار اقتصادي مرجعي لإدارة الأزمة يتمثل في نموذج النمو الاقتصادي الجديد و رؤية الجزائر 2035. كما بينت التدابير المتخذة ضرورة تبني إستراتيجية شاملة تتضمن إصلاح السياسات و تنويع الاقتصاد لتقليل الاعتماد على عائدات النفط.

**الكلمات المفتاحية:** أزمة تراجع أسعار النفط، سياسة نقدية، سياسة مالية، سياسة تجاريه نموذج النمو الاقتصادي الجديد.

**تصنيف JEL:** E52, E62, O24, F13.

**Abstract:** Oil prices deteriorated at record speeds and have a severe impact on the Algerian economy, as oil exports dominate their external revenues. The purpose of this study is to explore the economic policy responses taken by Algeria government during this period One of the most important findings was that the decline in oil prices was an important historical opportunity that led to the preparation of a reference economic framework for managing the crisis, namely the new model of economic growth and the vision of Algeria 2035. The measures adopted also indicated the need to adopt a comprehensive strategy that includes policy reform and diversification to reduce dependence on revenues Oil.

**Keywords:** crisis of oil price decline, monetary policy, fiscal policy, trade policy, new economic growth model.

**Jel Classification Codes :** E52, E62, O24, F13.

* عمار بن زعرور، البريد الالكتروني:bouz_ammar@ yahoo.fr

**مقدمة**

منذ منتصف عام 2014، وبعد فترة معتبرة من ارتفاع الأسعار، انخفضت أسعار النفط بشكل كبير ، ادخلت معها صناعة النفط العالمية في صراع مع فترة طويلة من انخفاض الأسعار. و قد ابرز تقرير للبنك الدولي (worldbank, 2018, pp 51-71) أن الاقتصاد العالمي قد واجه بين منتصف 2014 وأوائل 2016 واحدة من أكبر صدمات أسعار النفط في التاريخ الحديث. كان انخفاض الأسعار بنسبة 70 في المائة خلال تلك الفترة أحد أكبر ثلاثة انخفاضات منذ الحرب العالمية الثانية، وأكثرها تراجعاً منذ انهيار عام 1986. لقد بدأت هذه الأزمة نتيجة ارتفاع الوفرة النفطية في عام 2014 حين وصل متوسط السعر الشهري للنفط الخام برنت 112 دولارًا للبرميل في يونيو 2014 . و مع تشبع السوق بالمعروض النفطي بدأت الأسعار مسار انخفاضها حتى وصلت إلى 32 دولارًا للبرميل في فبراير 2016، (Luk, 2016, pp 1-25).

والجزائر، كغيرها من الدول النفطية، تراقب باهتمام و قلق كبيرين تطورات السوق النفطية. فالمحروقات تعتبر المورد الاقتصادي الرئيسي في الجزائر، فخلال الفترة 2002-2015 ، مثلت الهيدروكربونات في المتوسط 98٪ من صادراتها، و 67٪ من عائدات الضرائب ، وساهمت بنسبة 35٪ في ناتجها المحلي الإجمالي (Direction générale du trésor, 2017 )، كما أصدرت المؤسسات المالية الدولة جملة من التوصيات تتضمن تحذيرات من أن الجزائر باتت على شفير أزمة مالية حادّة وشيكة نتيجة تداعيات انهيار أسعار النفط ومضاعفات تراجع إيرادات البلاد. بدأ الصندوق النقدي الدولي (IMF, 2016) في إصدار تحذيراته قبل نهاية سنة 2014، حيث اعتبر أن استدامة السياسة المالية الجزائرية في السنوات الأخيرة أصبحت موضع تساؤل. فعلى الرغم من أن الجزائر تتمتع بمدخرات مالية كبيرة، إلا أن السياسة المالية تمر بمرحلة غير مستدامة. وفي ظل التوقعات الحالية ، ستستنزف الجزائر مدخراتها المالية على المدى الطويل، مما يترك أجيال المستقبل في وضع أسوأ.

تحاول هذه الورقة أن تستكشف مساعي الحكومة الجزائرية في الاستجابة للتحديات التي فرضها انهيار أسعار النفط وتداعياته على مستقبل الاقتصاد الوطني، من خلال الإجابة عن السؤال الأساسي التالي: **ما هي تدابير وإجراءات السياسات الاقتصادية التي اتخذتها الجزائر للتكيف مع أزمة تراجع أسعار النفط لاحتواء الأزمة الاقتصادية بمخرجاتها المختلفة و التعافي منها؟.**

أن الدافع وراء البحث في هذه الورقة هو إلقاء نظرة على الطموحات الاقتصادية للجزائر، وما هي الخيارات المجدية لتحقيق أهداف الانعتاق من قيود التبعية للمحروقات؟ كيف تمارس

الحكومة قيادة السياسة الاقتصادية في هذه المرحلة، ومن أجل تحقيق أي غاية؟. والنتيجة من البحث إنتاج إرشادات لصانعي السياسات حول الخيارات الأكثر حرجا التي من المرجح أن تواجه الاقتصاد الجزائري في الأجلين المنظور و المتأخر..

و قد تعرض بالدراسة لأثر الصدمة النفطية على الاقتصاد الجزائري عدد من الأوراق البحثية نعرض بعضها لتحديد الجوانب التي شغلت الباحثين.

تطرق الباحث (خالد منة، 2016 ص ص 127-153) إلى أزمات الاقتصاد الجزائري الناجمة عن انهيار أسعار النفط، لكنه اخذ منحى تحليل العلاقة بين الأزمات و المرض الهولندي الناجم عن سوء استغلال الموارد الطبيعية، وكيف أن الريع هو السبب في التأثير في وتيرة وسرعة الإصلاحات التي أطلقتها الحكومة. استعاد الباحث بعض الأزمات السابقة واستفاض في تحليلها، ولم يخصص لازمة منتصف 2014 إلا الحيز القليل.

و قد تناول الباحثان (بوالكور و صوفان2016 ص ص 182-203. ) أثر تقلبات أسعار البترول على الإنفاق الحكومي في الجزائر خلال فترة طويلة 1980-2016 و ذلك باستخدام نماذج (d,q,p(ARIMA) و(ARIMA(p,d,q وفق منهجية بوكس . جانكينيس، و نماذج ARCH من خلال تحليل دوال الاستجابة للصدمات، و تحليل التباين. وقد توصلت الدراسة إلى أن السياسة المالية في الجزائر تتميز بخاصية الدورية، فالصدمة الموجبة في تقلبات سعر البترول يكون لها أثر ايجابي على الإنفاق الحكومي، والعكس في حالة الصدمة السالبة.

كما تناولت الباحثة (بوشليط هاجر أميرة 2016 ص ص 171-182. ) إشكالية الإنفاق العمومي في الجزائر في ظل أزمة تراجع أسعار النفط لسنة 2014 و خصصت جانبا لسياسة ترشيد النفقات كخطة عمل للحكومة من خلال فرض رخص الاستيراد و تبني معيار الكفاءة المالية.

من جانبه قام الباحث ( Kamel Malik Bensafta 2018 pp 1-42. ) بدراسة تأثير صدمات أسعار النفط على النمو الاقتصادي العالمي والقطاعي في الجزائر ، من خلال استخدام نموذج VAR الهيكلي ( SVAR) على مرحلتين.

و تناولت الدراسة التي اعدها (بودية و اخرون 2017.ص ص 42-1 ) مسألة الأزمة الاقتصادية الحالية في الجزائر بين تقلبات أسعار النفط واستغلال الإمكانيات المتاحة لتحقيق الإقلاع الاقتصادي من خلال محورين: تحليل مصادر انهيار السعر النفط في الجزائر، و بدائل التنمية للاقتصاد الجزائري. حيث ركز المحور الثاني على مقاربة قطاعية عبر استغلال الإمكانيات الزراعية والسياحية والاستثمار في الطاقات المتجددة.

تعرض بحث( KARIMA MEGHARI2015pp208-226 ) للإجابة عن تبعات هبوط أسعار النفط على الدول المنتجة والمستهلكة للنفط بما فيها الجزائر قصد اقتراح اتجاه عام يشرح عجز النمو في اقتصاديات الدول المصدرة للنفط.

لتحقيق الأهداف المسطرة، تتضمن هذه الورقة أربعة محاور إضافة إلى المقدمة التي تضع الإشكالية و الخاتمة التي تستعيد النتائج و التوصيات.

اولا- نتعرض في المحور الأول إلى الإطار الاقتصادي المرجعي لإدارة الأزمة المتمثل في نموذج النمو الاقتصادي الجديد ورؤية الجزائر 2035.

ثانيا- أما المحور الثاني نتطرق فيه الى أهم تدابير السياسة النقدية.

ثالثا- أما المحور الثالث نتطرق فيه الى أهم تدابير السياسة المالية.

رابعا- أما المحور الرابع نتطرق فيه الى أهم تدابير السياسة التجارية

**اولا :إعداد إطار اقتصادي مرجعي لإدارة الأزمة**

منذ انخفاض أسعار النفط في العام 2014، اتّبعت الحكومة الجزائرية ثلاث مقاربات لمواجهة الوضع (جباري ادريس 2016). سلكت أولا مسار مقاربة "لننتظر ونرَ"، انطلاقاً من توقّعها حدوث ارتفاع جديد في الأسعار الدولية ثم أعقبته مرحلة من الإجراءات التقشفية في العام 2015، أعلنت السلطات العمومية رفض الاستدانة من الخارج، واختارت اتخاذ إجراءات تقشفية حازمة من أجل الحفاظ على احتياطاتها بالعملات الأجنبية لتسديد ثمن وارداتها الكبيرة.

غير أن الأوضاع الاقتصادية لم تتحسن بالشكل المطلوب، فالأسعار الاستهلاكية ارتفعت ، كما سجلت قيمة الدينار الجزائري أدنى مستوياتها تاريخياً في مقابل الدولار واليورو،. وهكذا اضطُرَّت الحكومة إلى إعادة النظر في مقاربتها، و من ثم انتقلت إلى مسار أكثر جذرية بالإعلان عن خطة طموحة للتنويع الاقتصادي: نموذج النمو الاقتصادي الجديد و رؤية الجزائر 2035.

**1- نموذج النمو الاقتصادي الجديد:**

لمواجهة الأزمة الاقتصادية و الاستجابة لتحديات الوضعية الصعبة، قررت السلطات العمومية تبني نهج تنموي جديد ضمنته في وثيقة "نموذج النمو الاقتصادي الجديد" Ministère des ) (Finances2016 التي صادق عليها مجلس الوزراء بتاريخ 26 جويلية 2016، و لم يتم الإفراج عنها إلا في العاشر من شهر ابريل من سنة 2017 على موقع وزارة المالية. يرتكز هذا النهج على سياسة ميزانية متعددة السنوات تمتد من 2016 إلى 2019 و على أفاق تصبو إلى تحقيق تنويع و تحويل الاقتصاد الجزائري في غصون آفاق 2030.

و يتضح من بيانات الحكومة (لقاء الحكومة-الولاة، الجزائر 2015 )، أن النموذج يستهدف تمكين الجزائر من التحول إلى دولة ناشئة في غضون نهاية سنة 2030، وذلك من خلال ثلاثة مراحل للنمو:

**مرحلة الإقلاع 2016-2019** :وهي مرحلة ستتميز بنمو تدريجي للقيم المضافة لمختلف القطاعات باتجاه المستويات المستهدفة.

**مرحلة التحول 2020-2025:** و هي مرحلة تسمح بتحقيق تثمين القدرات الخاصة بالارتقاء بالمستوى الاقتصادي و تدارك التأخر.

**مرحلة الاستقرار 2026-2030:** وهي المرحلة التي يتمكن فيها الاقتصاد الوطني من استغلال القدرات الاستدراكية التي تراكمت و تتمكن عندها مختلف متغيراته من الالتقاء عند نقطة التوازن.

و يتعين على الاقتصاد الوطني من اجل التوصل إلى النقلة المنتظرة في 2030 مواجهة أربعة عراقيل أساسية مرتبطة بحجم التغيرات في هيكلته الإنتاجية و تطور الاستدانة الداخلية و قابلية الدفع الخارجية و التحول الطاقوي.

**2- رؤية الجزائر 2035:**

في هذا السياق، تواجه الجزائر ( IMF, 2016 pp1-40 ) كغيرها من البلدان العربية المصدرة للنفط تحديات ثلاثية الجوانب في مجال السياسة الاقتصادية: خلق فرص عمل تتماشى مع النمو السكاني السريع ، و حماية اقتصادياتها من تقلب أسعار النفط وضمان النمو المستدام عند استنفاد موارد النفط.

استجابة لهذه التحديات، شرعت الجزائر في إعداد خطة إستراتيجية طويلة الأمد بالتعاون مع البنك الدولي، تحت تسمية " رؤية الجزائر 2035". ، أكد البنك الدولي (BM, 2018 انه يقدم المساعدة الفنية للحكومة الجزائرية في تصميم وصياغة رؤيتها 2035 ، بما في ذلك توفير المنتجات التحليلية والمشورة بشأن القطاعات الاقتصادية الرئيسية (الحوكمة، القطاع المالي ، رأس المال البشري ، رأس المال المنتج ، البنية التحتية ، سياسة الاقتصاد الكلي).

بدأ العمل على الملف بعد موافقة الجزائر( الوزارة الأولى، الإرسال رقم 2291 ، 2015.) على إبرام عقد المساعدة الفنية ، حيث أصدرت الحكومة (تعليمة رقم 393 / PM 2016) تعليمة تلزم أعضاء الحكومة على المضي قدما في تطوير الاستراتيجيات القطاعية أفاق 2035، و التي تتضمن أهدافا واضحة و نتائج محددة كميا من حيث النمو، بما يتماشى مع النموذج الجديد للنمو الاقتصادي.

و قد أفضى العمل في هذا الصدد إلى صياغة مشروع أولي لهذه الرؤية. تبين القراءة المتأنية للوثيقة المتضمنة المذكرة التصورية (note conceptuelle) لهذه الرؤية، انها تنطلق من تثمين غنى الجزائر بنصف قرن من الخبرة في سياسات التنمية خلال السبعينيات والثمانينيات والتسعينيات من حيث سياسات واستراتيجيات التنمية الاقتصادية والاجتماعية مكنتها من التحكم في أساليب التعامل مع حالات الأزمات وإظهار القدرة على التغلب على الصعوبات في ظل ظروف مالية واجتماعية مقيدة.

يثبت التشخيص الذي تبنته الوثيقة أن الاقتصاد الجزائري يواجه أربعة تحديات إستراتيجية أساسية:

1. **تحدي الاستقرار:** إعادة التوازن للأرصدة المحلية والخارجية مع مراعاة مستويات أسعار النفط الحالية والمتوقعة وضمان التماسك الاجتماعي دون إعاقة فرص النمو في المستقبل.
2. **إكمال الانتقال إلى اقتصاد السوق:** استكمال الانتقال إلى نظام مدفوع بالسوق لتحقيق نمو سريع وتنويع أكبر للاقتصاد وخلق فرص العمل من منظور اجتماعي شامل ؛
3. **تحقيق أفضل استفادة من الموارد النفطية:** الاستفادة من الموارد الطبيعية من خلال التخفيف من مخاطر الاعتماد المفرط على المواد الهيدروكربونية ، وتشجيع زيادة الإنتاجية وحماية الاقتصاد من تقلبات الأسعار ؛
4. **تتطور نحو اقتصاد الإنتاجية والمعرفة:** المشاركة بحزم في اقتصاد قائم على المعرفة لسد الفجوة التكنولوجية بسرعة وتحسين أداء الأصول الموجودة (المهارات والبنية التحتية والمؤسسات).

**ثانيا : تدابيرالسياسة النقدية:**

تتمثل تدابير السياسةالنقدية التي طبقتها الحكومة الجزائرية في ظل هذه الازمة في**التمويل غير التقليدي:** وفق هذا التمويل يمكن للخزينة العمومية الاستفادة من الخدمات المالية للبنك المركزي بشكل أوسع، فإضافة إلى الطريقة التقليدية المتمثلة في القروض والسلفيات، سوف تتمكن الخزينة العمومية من تحصيل موارد مالية عن طريق آليات جديدة مباشرة ودون القيود (التقليدية)التي كان يحددها قانون "النقد والقرض"،

نذكر بأن القانون رقم 90-10 المؤرخ 14 أبريل 1990 قد تم تعديله بشكل طفيف بموجب القانون رقم 03-11 المؤرخ 26 أغسطس 2003 والمرسوم رقم 10-04 المؤرخ 26 أغسطس 2010. وقد وضع هذا القانون لأول مرة في الجزائر، قواعد العقيدة المصرفية العالمية التي تمنح قدرا أكبر من الاستقلالية للنظام المصرفي والمالي والاستقلال التام لبنك الجزائر المسؤول عن

السياسة النقدية، الذي وضع تحت سلطة رئيس الجمهورية ، وبالتالي فصل السلطة النقدية عن سلطة السياسة المالية.

وبالإضافة إلى عمليات إصدار النقود، يوفر بنك الجزائر الظروف الاكثرملائمة للتطور المنظم للاقتصاد الوطني، مع ضمان استقرار العملة وسير عمل الجهاز المصرفي على نحو سلس. مع احترام القواعد الاحترازية بما يتماشى و المعايير الدولية. وينص قانون النقد والقرض على المستوى المؤسسي على إنشاء المجلس الوطني للنقد والقرض ، واللجنة المصرفية، والمخاطر المركزية، وجمعية البنوك والمؤسسات المالية. ويشكل هذا القانون انقطاعا عن النظام القديم للتمويل من حيث أنه يهدف إلى الاستعاضة عن التمويل من قبل الخزينة، وتعويضه من قبل الجهاز المصرفي، وإقامة فصل بين التمويل الحقيقي والتمويل النقدي.

تشير المادة 45 قبل تعديلها "يمكن بنك الجزائر، ضمن الحدود ووفق الشروط التي يحددها مجلس النقد والقرض ان يتدخل في سوق النقد والقرض وان يشتري وبيع على الخصوص سندات عمومية وسندات خاصة يمكن قبولها لإعادة الخصم أو لمنح التسبيقات. ولا يجوز بأي حال من الأحوال ان تتم هذه العمليات لصالح الخزينة او الجماعات المحلية المصدرة للسندات".

فحسب هذه المادة التي تمنع بنك الجزائر من شراء السندات الصادرة من الخزينة العمومية أو من الجماعات المحلية، وهي مادة ترى فيها السلطات العمومية حجر عثرة تمنع الحكومة من اللجوء إلى الهيئة المالية ذاتها لتغطية عجز ميزانية الدولة، لذلك تسعى الحكومة جاهدة لإلغائها لاسيما بعد نفاد الموارد المالية لصندوق ضبط إيرادات المحروقات الذي كان الملجأ لتغطية عجز الميزانية منذ أكثر من عشر سنوات

وقد بررت الحكومة الرجوع لهذا التعديل الى عدم اللجوء للمديونية الخارجية وتغطية عجز الميزانية بالإضافة الى نفاذ الموارد المالية لصندوق ضبط إيرادات المحروقات الذي كان الملجأ لتغطية عجز الميزانية منذ أكثر من عشر سنوات. بهذا يرخص القانون لبنك الجزائر ي بصفة استثنائية و خلال فترة لا تتعدى خمس سنوات القيام بالشراء المباشر للسندات الصادرة عن الخزينة قصد تغطية حاجيات تمويل الخزينة وتمويل تسديد الدين العمومي الداخلي والسماح للخزينة عند الحاجة بتزويد الصندوق الوطني للاستثمار بموارد في إطار مساهمات الدولة في الاستثمارات أو التمويلات طويلة المدى لبرامج الاستثمار العمومي وهذا حسب المادة 45مكرر من قانون رقم 17- 10 ( قانون رقم 17-10 مؤرخ في 20 محرم عام 1439 الموافق 11 أكتوبر سنة 2017 )، بغض النظر عن كل حكم مخالف،يقوم بنك ا لجزائر، ابتداء من دخول

هذا الحكم حيز التنفيذ بشكل استثنائي ولمدة خمس سنوات، بشراء،مباشرة عن الخزينة، السندات المالية التي تصدرها هذه الأخيرة، من أجل المساهمة على وجه الخصوص، في: تغطية احتياجات تمويل الخزينة؛ تمويل الدين العمومي الداخلي؛ تمويل الصندوق الوطني للاستثمار. توضع هذه الآلية حيز التنفيذ لمرافقة إنجاز برنامج الإصلاحات الهيكلية الاقتصادية والميزانية،التي ينبغي أن تفضي في نهاية فترة الخمس سنوات كأقصى تقدير إلى استعادة: توازنات خزينة الدولة، توازن ميزان المدفوعات. تحدد آلية متابعة تنفيذ هذا الحكم من طرف الخزينة وبنك ا لجزائر، عن طريق التنظيم.

غير أن تعديل هذه المادة يعني السماح لبنك الجزائر بالقيام بعمليات شراء سندات الخزينة العمومية هو بمثابة عملية طبع النقود المحفوفة بمخاطر تزيد في نسبة التضخم وتراجع للقدرة الشرائية، حيث سيفتح هذا الإجراء المجال لطبع النقود من غير أن يقابله أي إنتاج وهو ما يعتبر تضخيما للكتلة النقدية في الاقتصاد الوطني، ويعد معادلة تؤدي حتما إلى الزيادة في نسبة التضخم، فيتواصل انهيار قيمة الدينار التي شهدت تدهورا منذ منتصف سنة 2014 حين كانت تعادل 79 دينار مقابل دولار واحد ثم تقهقرت في ثلاث سنوات لتصبح العملة الأمريكية حاليا تعادل 111 دينار، في حين يرى آخرون أن الإقدام على تعديل هذه المادة في قانون النقد والقرض سينجر عنه دفع هذه الهيئة المالية إلى الإخلال بإحدى أهم وظائفها المتمثلة في التحكم في نسبة التضخم والعمل على استقرار قيمة العملة الوطنية.

ان استخدم التمويل غير التقليدي في اقتصاد سوق منظم يمكنه خلق قيمة مضافة في حالة مؤسسات نامية أو مؤسسات في حالة إعادة الهيكلة، التي تستخدم التمويل التقليدي الذي لا يسمح بتحقيق النمو الكامل، أو حيث التمويل غير متوفر في هذه المؤسسات. وبشكل أكثر تحديدا، فإن التدابير غير التقليدية هي تدابير مؤقتة للسياسة النقدية تهدف إلى استعادة قنوات نقل السياسة النقدية ودعم الائتمان المصرفي والسيولة في السوق النقدية،كما هو الحال في أوروبا واليابان وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية التي يعتبر الدولار فيها عملة دولية تمول بقية العالم على الرغم من انخفاضها نسبيا مع دخول عملة اليورو كمنافس للدولار.

وفي حالة الجزائر يعد التمويل غير التقليدي محدودا لان الجزائر تعاني من جمود هيكلي في الاقتصاد ، ويتعين عليها أن تقتصر على القطاع الإنتاجي وأن تتحكم مؤقتا في هذا النمط من التمويل إذا أرادت تجنب التضخم الذي تترتب عليه عواقب اجتماعية وسياسيه خطيرة ، حيث ان97٪ من العائدات الخارجية مستمدة مباشرة وغير مباشرة من قطاع المحروقات، والنشاط الاقتصادي يمثل أكثر من 80٪نشاط تجاري صغير وخدمات مع هيمنة الاقتصاد غير الرسمي،

والصادرات غير النفطية هي صادرات هامشية و 70٪ من احتياجات الاقتصاد الوطني للمؤسسات العامة والخاصة تأتي من الخارج الذي لا يتجاوز معدل الاندماج فيها15٪. وإذا لم يكن هناك ديناميكية للقطاع الإنتاجي، فإن مدفوعات الأجورتكون دون مقابل لهذا الإنتاج، بالإضافة الى ظهور ربوع مضاربة جديدة جراء طباعة النقود .

**ثالثا: تدابير السياسة المالية:** تتمثل تدابيرالسياسة المالية التي طبقتها الحكومة الجزائرية في :

**1- الامتثال الضريبي الطوعي :** إن برنامج الامتثال الضريبي الإرادي الذي أنشئ بموجب أحكام المادة 43 من قانون المالية التكميلي لعام 2015، هو جزء من جهود السلطات العامة لتعبئة الموارد المالية لتمويل الاستثمارات الإنتاجية، وتشجيع المتعاملين الاقتصاديين وكذلك المواطنين على الاندماج التدريجي في الاقتصاد الرسمي (RAOUYA. A , 2015). يودع الأشخاص الطبيعيون أموالهم ، مهما كانت وضعيتهم، في هذا الإطار لدى البنوك و تكون الأموال المودعة محل إخضاع جزافي يحرر بمعدل نسبته 7%. و قد حدد 31 ديسمبر 2016 كأجل نهائي لتنفيذ هذه الآلية (Ordonnance n° 15-01;2015).

هذا البرنامج هو آلية لتسهيل تسوية الوضع الضريبي لدافعي الضرائب فيما يتعلق بالأموال أو الأصول الأخرى التي لم يتم الإعلان عنها أو تم الإبلاغ عنها على نحو غير صحيح، شرط أن يكون لها مصادر شرعية وقانونية (يجب ألا تتطابق مع أي فعل يجرمه قانون العقوبات أو التشريع الذي يحكم مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب).

وتأتي هذه العملية بعد تراكم الموارد المحتفظ بها نقدا نتيجة انتشار المعاملات الشخصية، والأعمال التجارية خارج الدائرة البنكية مما عمق الفجوة بين إجراءات جمع الموارد، واستجابة المؤسسات المعنية التي لم تؤد إلى إدخال هذه الموارد إلى المنظومة البنكية. وتتميز هذه العملية بحرية الامتثال (غير إلزامية) ومصرفة الأموال (دمج أموال الأسواق غير الرسمية في القطاع المصرفي).

والهدف الرئيسي من هذا الإجراء هو مصرفة الموارد و التسوية الضريبية. والجزائر ليست البلد الوحيد الذي أطلق عملية من هذا النوع. و قد عبرت السلطات العمومية (Abderrahmane BENKHALFA ;2015), عن أهمية هذا الإجراء الذي يحمي الاقتصاد الوطني من القرارات غير المرغوب فيها و تفادي المديونية الخارجية، و اللجوء بالمقابل إلى إلى الموارد المالية المتوفرة محليا، بما فيها مواردها الداخلية التي يجب أن تندمج في الدائرة المصرفية.

يتم تعبئة موارد الأمة بكافة الضمانات القانونية والتقنية ليس لتخزينها ولكن لاستخدامها في النمو الاقتصادي فعندما تتوسع القاعدة الضريبية بسبب إدماج المال غير الرسمي يمكن للدولة بعد ذلك خفض الضرائب لصالح الاستثمار.

و قد عرف هذا الإجراء بطئا، حيث لم تسجل إدارة الضرائب إيداع سوى 250 ملفا مع نهاية سنة 2016 لم تمثل سوى 25 بالمائة فقط من التحصيل الضريبي المتوقع. و قد فسر هذا البطء بتخوف المعنيين من تسوية وضعياتهم الجبائية، رغم الضمانات المقدمة لهم. لكن السلطات العمومية قررت تمديد العمل بهذا الإجراء حتى نهاية عام 2017 في سياق تعزيز إجراءات مكافحة التهرب الضريبي.

لكن لا يمكن الحكم بفشل هذا الإجراء على الأقل لسببين اثنين. أولا لقصر المدة التي طبق فيها و هي لا تتجاوز السنتين و النصف، و ثانيا لعدم دقة التقديرات التي تتفاوت بشكل كبير حول حجم الاقتصاد الموازي أو حجم الكتلة النقدية خارج المنظومة البنكية. هناك بيانات متباينة، تتراوح حسب تصريحات المسؤولين الحكوميين بين 40 و 50 مليار دولار وفي عام 2016 و 37 مليار دولار و تنزل إلى 17 مليار دولار، و قد ترتفع إلى نحو 45 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي اي قرابة 125 مليار دولار (Abderrahmane Mebtoul, 2017).

**2- القرض الوطني من اجل النمو الاقتصادي:** (وزارة المالية ، قرار رقم 21 مارس2016 )

وهو عبارة عن تمويل داخلي يتم فيه تحديد قيمة الأوراق "السندات"التي سيتم إصدارها من طرف الخزينة العمومية للورقة في شكلين مختلفين، إما لحاملها أو سندات معلومة لمدة 3 أو 5 سنوات مع ضمان سيولتها عند الحاجة بشروط أهمها موافقة مدير الخزينة وانقضاء نصف مدة السند، وبنسب فائدة هما 5 و5.75% على التوالي حسب مدة السند الذي سيتم تداولها بحرية مباشرة أو من خلال بورصة الجزائر، وهو ما يمثل فرصة جديدة لتنشيط البورصة.

وتكون سندات القرض الوطني للنمو الاقتصادي قابلة للتداول الحر، كما يمكن شراؤها أو التنازل عنها للأشخاص الطبيعيين أو المعنويين من افراد ومؤسسات عمومية ومؤسسات خاصة، إما عن طريق صفقة مباشرة او بتظهير السند او عن طريق وسطاء مختصين، كما يمكن رهنها لقرض مصرفي، ويدوم اكتتاب هذه القروض لمدة أقصاها ستة أشهر، مع إمكانية إعلان انتهاء الاكتتاب قبل انقضاء هذه المدة، أخذا بعين الاعتبار المبلغ الإجمالي المعبأ، ومنه يعلن وزير المالية تاريخ انتهاء الاكتتاب، في حين لم يحدد المبلغ الاجمالي المطلوب من هذه القروض.

وتم تحديد قيمة الورقة الواحدة بـ50000 دج وبنوعين مغفل ومعلوم، بهدف أغراء أكبر عدد من المدخرين من شركات ومؤسسات وأفراد وأصحاب الثروات التي تكونت في الـ20 عاما الأخيرة وخاصة في القطاع الموازي.، ويهدف هذا التمويل الى تمويل المشاريع الاستثمارية العمومية دون اعتبار نفقات التسيير كالتعليم والصحة والدفاع .الخ. ويرجع السبب في اللجوء الى هذه الطريقة في التمويل الى انخفاض عائدات البترول بنسبة 70% خلال العامين الماضيين .

وحدد قرار وزارة المالية الذي نشر بالجريدة الرسمية (Jeune Afrique Algérie;2017) إلى أن الاكتتاب في هذه الصيغة المالية يكون بصناديق الاكتتاب المتواجدة بكل من الخزينة المركزية، الخزينة الرئيسية، الخزينة الولائية، وكالات بريد الجزائر، والوكالات البنكية وكذا فروع بنك الجزائر وحسب ما جاء في القرار الوزاري، فإنه يسمح بالتسديد المسبق للسندات المصدرة في اطار هذا القرض قبل اجال استحقاقها بطلب من حامليها، وبعد الأخذ برأي المدير العام للخزينة، ولا يمكن طلب التسديد المسبق من طرف حامل السند الا بعد انقضاء نصف المدة الإجمالية للسند على الاقل.

وأشارت وزارة المالية في قرارها الى ان هيئات الاكتتاب تسلم للمكتتبين وصولات الاكتتاب في انتظار تسليم السندات، وتكون لوصولات الاكتتاب هذه نفس القيمة والآثار القانونية للسندات، ويمكن ان تعد هذه الوصولات على غرار السندات التي تحل محلها على الشكل الاسمي او لحاملها ويوقعها ممثلو هيئات الاكتتاب المؤهلون.

وقد تم الحصول على مبلغ 568 مليار دينار خلال الفترة المحددة للقرض والتي انطلقت بتاريخ 17 افريل 2017 وتم اقفالها في 2017/10/16 من طرف وزير المالية (المدة المقررة 6اشهر( حاجي بابا عمي وزير المالية 2017 ) والهدف من ذلك هو تمويل مواصلة انجاز منشآت قاعدية.

غير ان الوجهة الحقيقية للأموال المحصلة من وراء بيع سندات الدين الداخلي، من بين الأسئلة التي لا تجد إجابة طيلة مدة العملية، فقبل وأثناء الاستدانة كانت الحكومة تسوق لـ"القرض الوطني من أجل النمو الاقتصادي" على أنه "سيمول المشاريع الكبرى"، دون أن تكشف عن هذه المشاريع .غير أن وزارة المالية كشفت، قبل شهر من نهاية المدة المحددة للاكتتاب، أن الأموال المحصلة حتى نهاية سبتمبر/2016، وُجهت لتغطية 18% من العجز المسجل في الخزينة العامة، ما يعني أن الحكومة اقترضت من أجل إنقاذ الخزينة وليس للاستثمار.

ويرى بعض المحللين إن التصريحات المتضاربة بشأن مصارف القرض أخلّت بأهم شرط نجاح أية عملية استدانة ، وهي الشفافية والوضوح، "فالحكومة عندما تقترض من أي جهة خارجية

مثل الدول والمؤسسات المالية، تتعامل بكثير من الوضوح حول شروط الاقتراض ووجهة الأموال، وعندما تتعامل مع المواطنين والمؤسسات الوطنية والمحلية تتعامل بالغموض ، وهو ما يقوّض فرص نجاح العملية (https://www.alaraby.co.uk/economy/2016 عبد الرحمان مبتول).

**رابعا :تدابيرواجراءات السياسة التجارية:**

تعتمد الجزائر منذ فترة طويلة على صادرات الهيدروكربونات لتمويل ميزان مدفوعاتها وميزانيتها. ونتيجة لذلك، تأتي مراحل التباطؤ لكبح منجزات مراحل النمو القوي (UNCTAD, 2015).

سنعرض فيما يلي لأهم الإجراءات التجارية و المتعلقة بتشديد قبضة الرقابة على الواردات من أجل إعادة التوازن للميزان التجاري المختلّ.

**1- نظام رخص الاستيراد:**

**منذ انهيار أسعار النفط سنة 2014 (WB, 2017) ، و الحد من أثرها على ميزان المدفوعات واحتياطي الصرف.** بادرت الحكومة قبل نهاية سنة 2015 إلى إصدار القانون رقم 15-15 الذي يعدل ويتمم الأمر رقم 03-04 الصادر سنة 2003 و المتعلق بالقواعد العامة المطبقة على عمليات استيراد البضائع وتصديرها،. كما **سارعت الحكومة** إلى ضبط شروط وكيفيات تطبيق أنظمة رخص الاستيراد والتصدير للمنتجات والبضائع عن طريق إصدار المرسوم التنفيذي رقم 15-306 يحدد شروط و كيفيات تطبيق أنظمة رخص الاستيراد أو التصدير للمنتجات والبضائع.

، حيث يمنح هذه الرخصَ وزير التجارة بناء على اقتراح اللجنة الوزارية المشتركة الدائمة. تدرس اللجنة طلبات رخص الاستيراد أو التصدير، بالرجوع إلى الاحتياجات المعبَّر عنها والإحصائيات الناتجة عن استغلال المعطيات المقدمة من القطاعات الوزارية، وكذا من ممثلي الجمعيات المهنية وجمعيات أرباب العمل المعتمَدة.

و قد سوقت الحكومة لهذا الإجراء **بالتأكيد على أن الحرية هو المبدأ السائد في التجارة الخارجية، و أن رخص الاستيراد و التصدير لا ترمي في أي حال من الأحوال إلى احتكار هذه النشاطات من قبل الدولة و لكن تشكل وسيلة لتسيير التجارة الخارجية بشكل عقلاني وفعال. و تمت الإشارة إلى أن رخص الاستيراد ستخص فقط بعض فئات المنتجات التي يتم صنعها محليا حيث يعد الإنتاج الوطني مهددا بهذه الواردات.** و قد وضعت الحكومة هذا الإطار القانوني الجديد الذي شرع في تطبيقه بشكل فعلي مع بداية 2016، بهدف ضبط عمليات الاستيراد، وضمان حماية للإنتاج الوطني من المنافسة غير الشرعية، وكذا حماية

المستهلك والسوق الوطنية من المنتجات المضرة بالصحة وبالاقتصاد الوطني. **كما تم إبراز** أن هذه الرخص لا تشكل على الإطلاق تناقضا مقارنة بالتزامات الجزائر الدولية لأن الأمر يتعلق بآلية تقرها المنظمة العالمية للتجارة.

عمليا، شرعت الجزائر في تطبيق هذا النظام بداية سنة 2016 بالإعلان عن تقييد ست منتجات تتعلق بمجموعة المركبات (ثلاث منتجات) و الاسمنت و الفولاذ (وزارة التجارة، 2016)، اتبعته بمنتج سادس شهر جوان يتمثل في عيدان الحديد. و قد تراجعت الجزائر عن تقييد مجموعة اكبر من المنتجات سبق و أن تم الإشارة إليها و كان عددها يفوق العشرين يتم انتقاؤها بالنظر الى تلك التي تزن فاتورة استيرادها بشكل كبير على الميزان التجاري. و قد عرفت سنة 2017 تسجيل أربعة إعلانات وسعت قائمة المنتجات إلى 44 منتجا موزعة على 17 منتجا صناعيا و 18 منتجا زراعيا و منتجا زراعيا محولا و 5 من المواد الكهرومنزلية و 2 من الهاتف لشبكات النقال و 1 من مواد التجميل و مادة الموز (وزارة التجارة، 2017). كما تم تخصيص المنتجات المستوردة من الاتحاد الأوروبي بحصص تعريفية للمواد الفلاحية و منتجات الصناعة الغذائية، في إطار اتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي لسنة 2017.تتضمن 93 منتجا.

و قد واجهت هذه السياسات انتقادات حادة. شدد الصندوق النقدي الدولي في مراجعاته للاقتصاد الجزائري السنوية (IMF, 2017) على ضرورة تجنب تراخيص الاستيراد التي فرضتها السلطات على منتجات مختارة لتخفيف الواردات و أن القيود على الواردات لا ينبغي أن تكون استجابة لصدمة معدلات التبادل التجاري لأنها تضيف ضغوطا تضخمية و تخلق التشوهات ووضعيات فرص ربعية، (IMF, 2016).

أما الاتحاد الأوروبي فلم يخف احتجاجه على الإجراءات التي أطلقتها الجزائر سنة 2016 في مجال التجارة الخارجية واصفا إياها بالعراقيل ، فقد وضع هذا البلد (الجزائر) عائقين رئيسيين في عام 2016 سيكون لهما عواقب مختلفة جدا على مصدري الاتحاد الأوروبي في عدة قطاعات (CE, 2017).

كما ساهم تسيير هذا الملف في نوع من الضبابية و عدم وضوح الرؤية. لقد أضفى التعديل المتتالي للمرسوم 15-306 المزيد من الاستفهام على السياسة التجارية، فمن التشديد في استصدار رخص الاستيراد بإخضاعها إلى موافقة الوزير الأول إلى إلغاء هذا التشديد و الاكتفاء بقرارات وزير التجارة. كما أدى حجز السلع بالموانئ إلى تدخل مؤسسة الرئاسة التي أمرت بتحرير السلع المحجوزة التي تم استيرادها قبل تطبيق قانون رخص الاستيراد،

و قد عرف صدور التراخيص الكثير من التأخر، مما أوحى بتعمد هذا الإجراء و اعتباره عقبة قصد الحد من الطلبات. كما فرض البنك المركزي قيودا أخرى على الواردات، عندما فرض على المستوردين أن يقوموا "بالتوطين" أو "التخليص المسبق" للواردات عن طريق التسجيل الالكتروني في حين أن معظم البنوك العمومية لا تملك نظام معلومات.

وتسبب النظام في مشاكل في إمدادات بعض المواد والمنتجات، خاصة أغذية الأنعام والخشب. بعض المؤسسات توقفت عن النشاط بسبب تراجع التموين في السوق، إضافة إلى الارتفاع الذي عرفته أسعار بعض المواد المستوردة، حيث خلقت رخص الاستيراد عدة مشاكل، وانعكس ذلك على الأسعار، بسبب عدم الشفافية، والبيروقراطية.

**2- نظام تعليق الاستيراد:**

كما سبق و أن استعرضنا الانتقادات الموجهة لنظام رخص الاستيراد، و التي وصفها الاتحاد الأوروبي بالتدابير الحمائية المتخذة التي أضيفت إلى القيود والحواجز القائمة أمام التجارة والاستثمار ،حيث اكد الاتحاد الأوروبي عن عدم توافق إدخال تراخيص الاستيراد مع التزامات اتفاق الشراكة (Conseil D'association UE-Algérie;2017) . إلا أن الجزائر أكدت أنها مبررة بسبب الظروف المحددة مثل الانخفاض الكبير في أسعار المحروقات وما ينتج عن ذلك من خسائر في الإيرادات العامة وكذلك العجز التجاري المتزايد.

يرمي برنامج الحكومة لوضع حصص للاستيراد بهدف تقليص فاتورة الواردات الباهظة التي لم تعد العوائد النفطية كافية لتمويلها، إلى تحقيق ثلاثة محاور أساسية تدخل ضمن ركائز الإستراتيجية الاقتصادية للحكومة، ويتعلق الأمر بترشيد فاتورة الاستيراد وحماية المنتج الوطني والمستهلك، ومقايضة مبدأ حرية التجارة، بمقترح الشراكة الموازية لإنتاج ما يتم استيراده. و قد كانت الحكومة قد أقرت برنامج حصص الاستيراد، الذي يهدف إلى التحكم في التجارة الخارجية لوضع سقف لفاتورة الواردات لسنة 2017 تحت 35 مليار دولار سنويا في إطار برنامج التقشف الحكومي،كما أدى برنامج تقليص الواردات إلى تفشي الاحتكار والمضاربة وارتفاع الأسعار وفجر مواجهات مع الشركاء التجاريين بسبب انتهاك قواعد السوق والاتفاقيات المبرمة مع البلدان الأخرى.

لهذه الأسباب، لجأت الحكومة إلى إجراء أكثر حزما تجاه الاندفاع الاستيرادي الكبير، و قررت إعادة النظر في منظومة رخص الاستيراد و الانتقال إلى المنع المباشر المؤقت. أدرجت الحكومة السند القانوني لهذا الإجراء من خلال حكم في قانون المالية لسنة 2018 تضمنته المادة 116 يعدل المادة تتم أحكام المادة 16 من الأمر رقم 03-04 المؤرخ في 19 يوليو سنة 2003 والمتعلق

بالقواعد العامة المطبقة على عمليات استيراد وتصدير البضائع، المعدل والمتمم. ينص التعديل على إمكانية وضع تدابير وقائية عندما يكون ميزان المدفوعات معرضا لصعوبات. وفي هذا الإطار، يمكن اتخاذ تدابير تقييدية على البضائع عند الاستيراد إلى غاية إعادة ضبط توازن ميزان المدفوعات.

وفي معرض شرحها لهذا القرار، أكدت الحكومة أن نظام ترخيص الاستيراد لم يظهر حدوده فحسب بل إنه نظام بيروقراطي يفتقر إلى الشفافية إلى جانب أنه قد أدى أحيانا إلى مشاكل العرض. و لذلك، من المقرر أن تحدد، بموجب مرسوم تنفيذي، قائمة تضم نحو 900 منتج يتم تعليق استيرادها مؤقتا، حسب الحالة، في الأجلين القصير أو المتوسط. وسيتعلق هذا الإجراء بقائمة تضم 45 عائلة من المنتجات النهائية، تتألف أساسا من السلع التي لا تستهلك على نطاق واسع أو المنتجات التي يغطيها إنتاجها الوطني احتياجات السوق المحلية. كما يدخل حظر الاستيراد المؤقت لبعض المنتجات في إطار سياسة إحلال الواردات، حيث يمكن لهذا الإجراء أن يغير ديناميات الاقتصاد، خصوصا و أن الإنتاج المحلي يغطي احتياجات بعض المنتجات في السوق الوطنية (وزارة التجارة، عمليات استيراد البضائع 2018).

تحديد قائمة المنتجات المحظورة تدبير وقائي جاء بناء على طلبات المتعاملين الاقتصاديين الذين اشتكوا من تأثير هذه المواد على المنتجات المصنعة محليا. و ستكون قائمة المواد التي تم تعليق استيرادها مؤقتة قابلة للتحيين بما يتلاءم مع الديناميكية الاقتصادية للبلاد.

و ستكون المقاربة المعتمدة في تعديل قائمة المنتجات المحظورة قائمة على حماية الإنتاج الوطني و ترشيد استعمال احتياطيات النقد الأجنبي. فكلما أكد منتجون محليون قدرتهم على تغطية احتياجات السوق، سيتم الإعلان عن حظر جديد. كما أن احتياطيات الصرف الأجنبي لن تستعمل لتحمل تكاليف استهلاك السلع الفاخرة المستوردة من الخارج. تعاملت أوربا بحمائية مع المنتجات الصينية رغم قوة اقتصادياتها، فكيف تتوقع أن تقاوم شركاتنا الشابة المنافسة الصينية أو الأوروبية، ألا يحق لاقتصاد الجزائر النامي أن يحتمي بإجراءات إدارية.كما ترفع الحكومة حجة تفادي الوقوع في فخ المديونية الخارجية.

**الخلاصة**

حددت هذه الورقة ثلاث مستويات لتدخل الحكومة لمعالجة ازمة انهيار أسعار النفط منذ منتصف 2014. المستوى الاول و قد عرفت هذه المرحلة ترقب اتجاه الأسواق النفطية على أمل التعافي والعودة مرة ثانية لوضعية 80 دولارا للبرميل. لكن بقى هذا السيناريو مستبعدا في المدى القصير مما دفع الحكومة إلى اقتراح تدابير وصفت بترشيد الإنفاق الحكومي.

المستوى الثاني يتعلق بالتدخل العاجل مع استمرار التراجع، حيث لجأت الحكومة لتوظيف صندوق ضبط الإيرادات واحتياطي الصرف. ثم ازداد زخم الإصلاح في السنتين المواليتين، حيث خفضت السلطات بشكل كبير عجز الميزانية، وتم اعتماد لأول مرة إطار ميزانية متوسطة الأجل، تضمنت برنامجا طموحا لضبط أوضاع المالية العامة و نفذت عددا من الإصلاحات الهيكلية. بالإضافة إلى سياسة ترشيد النفقات التي مست على حد سواء نفقات التسيير و التجهيز، تم اتخاذ تدابير لزيادة الموارد المالية للدولة بما في ذلك مراجعة بعض الضرائب، وتعبئة المدخرات المتراكمة لدى بعض المؤسسات. كما أدخلت الحكومة تراخيص لترشيد الواردات لأكثر المنتجات أهمية في هيكل الاستيراد، بما في ذلك المركبات والأسمنت والصلب وما إلى ذلك.

أما المستوى الثالث، مستوى التدخل الاستراتيجي، المبني على العودة لمفهوم الاستشراف والتخطيط للمدى البعيد، فهدفه وضع إستراتيجية طويلة الأجل لإصلاح نموذج النمو في البلاد. حيث سيكون نموذج النمو الاقتصادي الجديد 2016-2030 بمثابة دليل للسلطات في تنفيذ برنامج الإصلاح والاستثمار متوسط الأجل.

**النتائج**

- أبرزت هذه الورقة أن الأزمة الحالية تعتبر فرصة لتسريع رد الفعل الجماعي لتقليل الاعتماد على عائدات النفط، مع استعادة قوة العمل في بقية القطاعات الاقتصادية التي تُسهم في تحقيق التنمية المستدامة في البلاد.

- بفضل المدخرات التي تراكمت في السنوات الماضية ومستوى المديونية المنخفض، تستطيع الجزائر التكيف مع الصدمات وتنفيذ الإصلاحات بالتدريج، مع اتخاذ إجراءات مناسبة ازاء هذه الصدمات.

- بدأت الحكومة في ضبط أوضاعها المالية العامة وشرعت في بعض الإصلاحات، ولكن المزيد منها لا يزال مطلوبا لمواجهة صدمة أسعار النفط بحجمها واستمرارية هذه الإصلاحات على نحو كاف شرط ضروري لمعالجة مواطن الضعف القائمة منذ وقت طويل ولخلق المزيد من فرص العمل وزيادة النمو.

- تحويل نموذج النمو الجزائري الذي تقوده الدولة والذي يعتمد على الهيدروكربونات إلى نموذج أكثر تنوعا يقوده القطاع الخاص وكذلك الشراكة بين القطاعين العام والخاص. ويتطلب مثل هذا التحول جدول أعمال طموح للإصلاح الهيكلي.

**التوصيات**

- تثمين خبرة الجزائر في سياسات واستراتيجيات التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تمكنها من التحكم في أساليب التعامل مع حالات الأزمات وإظهار القدرة على التغلب على الصعوبات في ظل ظروف مالية واجتماعية مقيدة.ويكون ذلك بإصلاح النظام المالي بما في ذلك البنوك .

- يعد التمويل غير التقليدي تدبير مؤقت للسياسة النقدية يهدف إلى دعم الائتمان المصرفي والسيولة في السوق النقدية، لذلك ينبغي استخدامه بحذر و في اقصر وقت.

- ينبغي ان تكون هذه التدابير لخدمة التنويع الاقتصادي خارج المحروقات ،حتى لا تتأثر مرة اخرى بهذه الصدمات التي تحدث من حين لأخر.

**المراجع :**


- إدريس جباري، (2016)، " الجزائر تبحث عن بدائل عن التقشف"، تحاليل صدى للشرق الأوسط ، مركز كارنيغي، 28 أيلول/سبتمبر 2016 . https://carnegieendowment.org/sada/64721.
- بوالكور نورالدين، صوفان العيد، (2016)، " أثر تقلبات أسعار البترول على الإنفاق الحكومي في الجزائر خلال الفترة (1980 - 2016 )، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، العدد 2، جامعة جيجل-الجزائر، ص ص 182-203.
- بوشليط هاجر أميرة، (2016)، "إشكالية الإنفاق العمومي في الجزائر في ظل أزمة تراجع أسعار النفط لسنة 2014 "، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، مجلة مخبر العولمة والسياسات الاقتصادية، جامعة الجزائر 3،العدد: 07 -2016، ص ص 171-182.
- حاجي بابا عمي وزير المالية ( 2017 )
http://www.radioalgerie.dz/news/ar/article/20170105/99323.html5/01/2017
- خالد منة، (2016)، "انهيار أسعار النفط ومحاولات الإصلاح في الدولة الريعية : الجزائر مثالا"، العدد 18، المجلد الخامس، خريف 2016. المركز العربي للابحاث و دراسة السياسات، الدوحة قطر. ص ص 127-153.
- عبد الرحمان مبتول، https://www.alaraby.co.uk/economy/2016/10/19/
- قانون رقم 17-10 مؤرخ في 20 محرم عام 1439 الموافق 11 أكتوبر سنة 2017 يتمم الأمر رقم 03-11 المؤرخ في 27 جمادى الثانية عام 1424 الموافق 26 غشت سنة 2003 والمتعلق بالنقد والقرض.
- الوزارة الأولى، الإرسال رقم 2291 المؤرخ 15 كانون الأول 2015.
- الوزارة الأولى، تعليمة رقم 393 / PM المؤرخة في 19 سبتمبر 2016.
- **وزارة التجارة، (2016)، "إعلان يتضمن فتح حصص كمية لاستيراد المنتجات والبضائع بواسطة رخص الاستيراد لسنة 2016"**، https://www.commerce.gov.dz.
- **وزارة التجارة، (2017)، "إعلانات تتضمن فتح حصص كمية لاستيراد المنتجات والبضائع بواسطة رخص الاستيراد لسنة 2017"**، https://www.commerce.gov.dz.

- **وزارة التجارة، (2018)، " بيان متعلق بآليات تأطير عمليات استيراد البضائع لسنة 2018"،** https://www.commerce.gov.dz

- وزارة المالية(2016 )، قرار رقم 21 مؤرخ في 19 جمادى الثانية 1437 الموافق ل28 مارس2016يحدد الشروط والكيفيات التي تصدر الخزينة العامة وفقها سندات " القرض الوطني للنمو الاقتصادي" .

- كلمة السيد الوزير الأول خلال لقاء الحكومة-الولاة، الجزائر في 9أوت 2015. http://www.premier-ministre.gov.dz

- Abderahamane Mebtoul, (2017), " Quelle est la réalité de la sphère informelle en Algérie ?", le matin dz du 27 Sep 2017.http://www.lematindz.net.

- Banque mondiale, (2018), "Travailler pour l'Algérie 2018", http://pubdocs.worldbank.org.

- BOUDIA Mounya ،FAKHARI Farouk ،ZEBIRI Noura, (2017), « La crise économique actuelle en Algérie entre les fluctuations des prix de pétrole et l'exploitation des potentialités disponibles pour la réalisation du décollage économique – étude analytique », Journal of Economic & Financial Research, Volume 4, Issue 2 , December 2017. university of Oum ElBouaghi –Algeria pp 1-42.

- Commission Européenne, (2017), « Rapport De La Commission Au Parlement Européen Et Au Conseil Sur Les Obstacles Au Commerce Et A L'investissement 1er Janvier 2016 - 31 Décembre 2016 », Bruxelles, Le 23.6.2017, Com(2017) 338 Final.Https://Ec.Europa.Eu.

- Conférence des Nations Unies sur le Commerce et le Développement, (2015), « Cadre de Politique Commerciale : Algérie. Politiques Commerciales et Diversification », UNCTAD/DITC/TNCD/2015/7.Http://www.Unctad.Org.

- **Conseil D'association UE-Algérie, 13/03/2017. Principaux Résultats.** http://www.consilium.europa.eu/fr**.**

- Direction générale du trésor, (2017), « Situation économique de l'Algérie : perspectives 2017 », ministère de l'économie, ambassade de France en Algérie, service économique régional. www.tresor.economie.gouv.fr.

- International Monetary Fund (2016), "Economic Diversification in Oil-Exporting Arab Countries", Annual Meeting of Arab Ministers of Finance April 2016 Manama, Bahrain. Prepared by Staff of the International Monetary Fund. Pp 1-40. https://www.imf.org.

- International Monetary Fund, (2016), « Algeria 2016 Article IV Consultation— Press Release and Staff Report", IMF Country Report No. 14/342 December 2014. http://www.imf.org.

- **International Monetary Fund, (2017), «** Algeria: Article Iv Consultation Press Release. Staff Report And Statement By The Executive Director For Algeria", Imf Country Report No. 17/141. **http://www.imf.org.**

- **International Monetary Fund, (2017), « Algeria: Article Iv Consultation Press Release. Staff Report And Statement By The Executive Director For Algeria", Imf Country Report No. 16/127.** http://www.imf.org.

- Jeune Afrique Algérie (2016) : lancement de l'emprunt obligataire de l'État le 17 avril, ww.jeuneafrique.com 13 avril 2016 à 09h39.

- Kamel Malik Bensafta, (2018), « Impact des chocs de prix de pétrole sur l'économie algérienne », document de travail, pp 1-42. https://www.researchgate.net.
- KARIMA MEGHARI, (2015), « Le repli des cours de pétrole et son impact sur les pays exportateurs et importateurs de pétrole", Revue d'économie et de statistique appliquée, revue trimestrielle édité par l'ENSSEA (ex. I.N.P.S) N°: 24 – 2015, pp 208-226.
- M. Abderrahmane BENKHALFA, (2015), " Promotion De L'investissement Et Mobilisation Des Ressources Financières", Séminaire National Sur La Loi De Finances Complémentaire Pour 2015 portant sur les nouvelles dispositions de la loi de finances complémentaire pour 2015. La Lettre de la DGI, Bulletin d'information de la Direction Générale des Impôts, N° 77 - 2015. https://www.mfdgi.gov.dz.
- Michelle Luk, (2016), " How Oil-Exporting Countries Navigate Low Price Environments", Oil Group, Institute of Energy Economics Japan, December 2016, pp 1-25.www.eneken.ieej.or.jp/data/7105.pdf.
- Ministère des Finances, (2016), « Le Nouveau Modele de Croissance (Synthese) », http://www.mf.gov.dz.
- Ordonnance n° 15-01 du 7 Chaoual 1436 correspondant au 23 juillet 2015 portant loi de finances complémentaire pour 2015. https://www.joradp.dz.
- RAOUYA, (2015), " LE PROGRAMME DE CONFORMITÉ FISCALE VOLONTAIRE : Pour une relation basée sur la confiance», La Lettre de la DGI, Bulletin d'information de la Direction Générale des Impôts, N° 77 - 2015. https://www.mfdgi.gov.dz.
- World bank, (2018), "With the Benefit of Hindsight: The Impact of the 2014-16 Oil Price Collapse", Global Economic Prospects: Broad-Based Upturn, but for How Long?, JANUARY 2018, SPEC IAL FOCUS 1, pp 51-71.http://pubdocs.worldbank.org.
- World Development Indicators (2017). http://databank.worldbank.org.